نشرة صندوق النقد الدولي

بائع خبز في القاهرة: الحكومات في بلدان الشرق الأوسط تحاول الحد من أثر ارتفاع أسعار الغذاء على المواطنين
(الصورة: Karem Ahmad/Zinhua/Photoshot)

الشرق الأوسط

الصندوق يصرح: الشرق الأوسط يحتاج إلى زيادة التركيز على النمو الاقتصادي الشامل لكافة المواطنين

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٦ فبراير ٢٠١١

- الاحتجاجات الشعبية يمكن أن تطلق العنان لزيادة النمو الممكن في المنطقة على المدى الطويل
- زيادة الشفافية والمنافسة ستساعد مصر وتونس على الاستفادة من مواطن القوة وتوفير فرص العمل
- حكومات المنطقة مستمرة في زيادة الإنفاق من المالية العامة لمواجهة الاضطراب الراهن

قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إن أحد الدروس التي يمكن استخلاصها من الاضطرابات الأخيرة في الشرق الأوسط هو أن الحكومات ينبغي أن توجه اهتماما أكبر بكثير لجهود تحقيق النمو الشامل وتقديم مساعدات أكثر دقة في استهداف الأسر الفقيرة.

وقال السيد أحمد في مقابلة مع *نشرة صندوق النقد الدولي* إن الأحداث في مصر لا بد أن تترك أثرا اقتصاديا سلبيا على المدى القريب، لكنها يمكن أن تهيئ مصر لوضع أفضل على المدى البعيد تستطيع من خلاله الاستفادة من إمكاناتها المتاحة لتحقيق مستويات معيشية أعلى وتوفير المزيد من فرص العمل لكافة قطاعات المواطنين.

وحول الأحداث في تونس ومصر ومختلف بلدان الشرق الأوسط قال السيد أحمد إنه لأسباب من بينها هذه الأحداث أعلنت السلطات اتخاذ تدابير لزيادة الإنفاق من المالية العامة، الأمر الذي جاء على أساس استباقي في بعض الحالات وبمستويات بلغت ٣% من إجمالي الناتج المحلي. وتضمنت هذه التدابير زيادة الدعم على الغذاء والوقود، وزيادة التحويلات الاجتماعية ــ ومنها التحويلات التي تخصص للعاطلين عن العمل ــ ومنح تخفيضات ضريبية على السلع الأولية الرئيسية، وزيادة التمويل المتاح للمساكن الخاصة، والتوسع في توظيف العمالة في جهاز الخدمة المدنية أو زيادة الرواتب فيه. وفيما يلي نص المقابلة بالكامل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما هي الاحتمالات بالنسبة للاقتصاد التونسي، وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتشجيع النمو الشامل وتوفير فرص العمل؟

أحمد: أدت الأحداث الأخيرة إلى تركيز الاهتمام على ضرورة تحقيق قدر أكبر من النمو الشامل وتحسين نظم الحوكمة، ولكن من الأهمية بمكان إدراك ما يتمتع به المجتمع التونسي من مواطن قوة باقية. ومما لا شك فيه أن السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر سيشهدان تراجعا على المدى القريب مما سيؤدي إلى انتقال الآثار السلبية إلى باقي قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك القطاع المالي. والحكومة التونسية ملمة تماما بهذه الأمور وتعمل على تخفيف أثرها على المواطنين. غير أن تحقيق الإمكانات الكاملة التي يتمتع بها الاقتصاد التونسي يتطلب إنشاء برامج في المرحلة المقبلة تعمل على تشجيع النمو الشامل المنشئ لفرص العمل وعلى تصميم شبكة للأمان الاجتماعي تتميز بالدقة في استهداف المستحقين وتوفر الحماية للأكثر احتياجا، لا سيما في الفترات الصعبة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كيف سيتأثر الاقتصاد المصري بالتطورات الأخيرة؟

أحمد: أود الإشارة أولا إلى أنه بالرغم من أن الحياة الاقتصادية واليومية التي يعيشها المصريون قد بدأت تعود لطبيعتها، فإن الموقف الراهن لا يزال يتبلور حتى الآن ومن السابق لأوانه أن نضع تقييما قاطعا للأثر الاقتصادي.

إن الاحتجاجات الشعبية الأخيرة وما يصاحبها من عدم يقين سياسي ستترك أثر اقتصاديا على المدى القريب، لكنها يمكن أن تهيئ مصر لوضع أفضل على المدى البعيد تستطيع من خلاله الاستفادة من إمكاناتها المتاحة لتحقيق مستويات معيشية أعلى وتوفير المزيد من فرص العمل لكافة قطاعات المواطنين. ولا شك أن الضرر سيلحق بالنمو في العام الحالي، حيث ينخفض إلى أقل من المعدل المسجل في أغلب فترات ربعي العام الأخيرين، وهو ٥,٥%، مع تراجع النشاط السياحي والاستثمار الأجنبي. ومع انخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة أسعار الغذاء وارتفاع أسعار الفائدة، إضافة إلى أي مبادرات جديدة للإنفاق، يُرَجَّح في هذه السنة أن يرتفع عجز الموازنة العامة الذي يعد مرتفعا بالفعل. وأخيرا، هناك معدل البطالة المرتفع منذ وقت طويل ــ وخاصة بين الشباب حيث يصل هذا المعدل إلى ٢٥% ــ ويمكن أن يزداد سوءا في هذا العام مع تراجع النشاط الاقتصادي.

غير أنه من الأهمية بمكان أن ندرك ما تستطيع مصر تحقيقه مع زيادة الشفافية ودعم المنافسة وتعزيز الشعور بملكية الخطة الوطنية للإصلاح الاقتصادي، حيث يُتَوَقَّع أن تتمكن من معالجة بعض القيود التي أعاقت تحسين مستويات المعيشة على أساس شامل وقابل للاستمرار. وسيؤدي ذلك بدوره إلى الاستفادة من مواطن القوة الكامنة لديها، والتي تتمثل في سكانها من الشباب النشط، وحجم سوقها الكبير، وموقعها الجغرافي المتميز، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق المهمة، ومركزها المالي القوي، ومستوى احتياطياتها المريح.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كيف يمكن للصندوق مساعدة مصر؟

أحمد: الحكومة المصرية والشعب المصري هما اللذان سيحددان السياسات الاقتصادية التي تناسب مصر للخروج من هذه المرحلة المضطربة. ويمكن أن يساعد الصندوق بتقديم ما يلزم من مشورة في الجوانب الفنية وقضايا السياسات، لمساندة السلطات المصرية في سعيها للتغلب على تحديات الأجل القصير والأجل المتوسط وتحقيق المزيد من النمو الشامل، من مُنطَلَق خبرته العالمية في هذا الصدد. وهذا ما نقوم به بالفعل. فكما هو الحال مع كل البلدان الأعضاء الأخرى، سيظل الصندوق على استعداد لمد يد العون لمصر، بناء على تقييم لاحتياجاتها المالية، إذا قررت السلطات المصرية أن الدعم المالي سيعود بالنفع على الاقتصاد.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما التأثير الاقتصادي الإقليمي المنتظر للأحداث الأخيرة في تونس ومصر؟**

أحمد: أدت الأحداث الأخيرة في البلدين إلى إثارة الاحتجاجات في بعض البلدان الأخرى. ولأسباب من بينها هذه الأحداث أعلنت السلطات اتخاذ تدابير لزيادة الإنفاق من المالية العامة، الأمر الذي جاء على أساس استباقي في بعض الحالات وبمستويات بلغت ٣% من إجمالي الناتج المحلي. وتضمنت هذه التدابير زيادة الدعم على الغذاء والوقود، وزيادة التحويلات الاجتماعية ــ ومنها التحويلات التي تخصص للعاطلين عن العمل ــ ومنح تخفيضات ضريبية على السلع الأولية الرئيسية، وزيادة التمويل المتاح للمساكن الخاصة، والتوسع في توظيف العمالة في جهاز الخدمة المدنية أو زيادة الرواتب فيه.

ولم تكن الأسواق المالية بمنأى عن هذه القلاقل. فمنذ الأحداث الملتهبة التي وقعت في تونس في أوائل يناير/كانون الثاني، اتسعت فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحدث بعض الهبوط في سوق الأسهم. وتشير هذه التحركات السوقية إلى وجود تشدد في شروط التمويل بالنسبة للكيانات السيادية وكذلك قطاع الشركات في هذه الاقتصادات، مما يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي خلال العام الجاري. ومن المرجح أن يَضْعُف أيضا ذلك التعافي الناشئ في الائتمان المصرفي المحلي، كرد فعل طبيعي من البنوك خلال فترة الاضطراب السياسي.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها المنطقة لمواجهة تصاعد أسعار النفط والغذاء؟**

أحمد: كثير من البلدان داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ــ وخارجها ــ تسعى لتخفيف الأثر المحلي لارتفاع أسعار الوقود والغذاء من خلال الدعم وغيره من التدابير، مثل زيادة الأجور والتحويلات النقدية والتخفيضات الضريبية، إلى آخره. ونظرا لقيود المالية العامة في كثير من البلدان، يُرَجَّح أن تسعى الحكومات إلى تعويض جانب من التكلفة الإضافية المترتبة على هذه التدابير عن طريق تخفيضات في بنود أخرى.

ونحن نرى أن الحكومات يجب أن تساعد الأسر الفقيرة، وأن تكون هذه المساعدة أكبر في الفترات الصعبة. ولمعالجة قيود المالية العامة دون اللجوء بالضرورة إلى تخفيض النفقات المهمة الأخرى (مثل الإنفاق على البنية التحتية)، من

المهم تحسين وتحديث شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة بحيث تصبح شبكات دائمة وأكثر دقة في تحديد أهدافها. وإذا قارنا شبكات الأمان الدقيقة في استهداف المستحقين بنظام الدعم الشامل الذي يستفيد منه الجميع، نجد أن هذه الشبكات تقتصر على مساعدة الأكثر احتياجا للمساعدات الحكومية. وعلى ذلك فهي تتيح للمحتاجين الحصول على منافع أكبر بشكل أكثر دواما، رغم تكلفتها الأقل على المالية العامة.